

دور منظمة العمل العربية فى تنمية التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى

تقديم :

فى عصر تتسارع فيه التطورات العلمية والتكنولوجية وسيولة وتدفق المعلومات لم يعد من الممكن تجاهل واقع الأمور وإخفاء الحقائق والاستمرار فى تراكم الأزمات فى أى بلد أو منطقة فى العالم ومنها المنطقة العربية وما جرى ويجرى فيها من أحداث وتغيرات.

ومن خلال متابعة الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلدان العربية منذ ما لا يقل عن عقدين من الزمن يتضح أن المنطقة العربية أصبحت تواجه العديد من التحديات الجديدة ومن أهم هذه التحديات التئمية الفقر وتدهور مستوى المعيشة و مشكلات البطالة التى لم يعد ينظر إليها كظاهرة مزمنة تعاني منها بعض البلدان بل كحقيقة وواقع جدير بالاهتمام حيث أن مشكلات البطالة طالت جميع البلدان بما فيها بعض البلدان العربية التى لم يكن من المتوقع ظهورها فيها.

أن البيانات الحديثة المتوفرة تشير إلى أن المنطقة العربية تبقى تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع باقى المناطق فى العالم إذ يتجاوز معدل البطالة العام 14% عام 2008 وبوجه خاص معدلات بطالة الشباب وحديثي التخرج التى تتجاوز 25% وربما تفاقمت هذه النسب بشكل ملحوظ نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على قضايا العمل والعمال وكذلك التغيرات التى جرت وتجري فى بعض البلدان العربية.

(1) أوضاع القوى العاملة والتشغيل :

يمكن استعراض أهم ما تتسم به القوى العاملة وأسواق العمل فى المنطقة العربية وذلك على النحو التالى :

- يقدر معدل النمو السكاني فى الوطن العربى بنحو 2%
- يقدر معدل نمو القوى العاملة العربية
- يقدر المعدل العام للبطالة فى البلدان العربية عام 2008 بنحو 14% مما يعنى وجود حوالى 17 مليون عامل عاطل عن العمل. وتجاوز المعدل العام 17% حالياً أى وجود ما يزيد عن 20 مليون عاطل عن العمل.

- يقدر حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل بنحو 4 مليون شخص مما يتطلب توفير 4 مليون فرصة عمل سنويا للإبقاء فقط على معدلات البطالة على حالها.
- يمثل الشباب العربي خمس السكان وربع القوى العاملة لكن مشكلات التشغيل تزداد صعوبة وتعقيداً بين هذه الفئة لارتباطها بمنظومة التعليم والتدريب ومستويات الأجور والعقبات الاجتماعية وغير ذلك إذ يصل حجم المتعطلين من فئة الشباب إلى حوالي نصف إجمالي العاطلين عن العمل و ان معدلات البطالة بين الإناث أعلى منها بين الذكور. حيث تجاوز المعدل العام للبطالة بالنسبة للشباب 25%.
- تقدر مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ما بين 24% إلى 31% وهى من أدنى المعدلات في العالم.
- ترتبط ظاهرة البطالة بين الشباب بنوعية التعليم والتدريب التقنى والمهنى ومدى ملاءمته لاحتياجات التنمية وأسواق العمل المتغيرة باستمرار ومن الغريب أن تكون معدلات البطالة بين الشباب المتعلم وخريجي التعليم الجامعى أعلى من معدلات البطالة بين الأميين وهذا يشير الى اتساع الفجوة بين محتويات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية.
- وباتت أسواق العمل فى معظم الدول العربية تعاني من عدة ضغوطات نذكر منها ما يلي :
- ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.
- ضغوطات اقتصادية لزيادة حجم الديون وخدماتها وتنفيذ برامج إصلاح اقتصادى وإعادة الهيكلة لدعم اقتصاد السوق وخفض الدين العام وترشيد الإنفاق وتحقيق مزيد فى الانفتاح الاقتصادى.
- تباطئ النمو الاقتصادى وتراجع الاستثمارات.
- ضعف مستوى الإنتاجية ومحدودية القدرات التنافسية للمنتجات العربية على المستوى الدولى.
- ضعف التخطيط التربوى وتباطئ أو غياب الإصلاحات الهادفة إلى تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل.
- تراجع ملحوظ فى حركية تنقل الأيدي العاملة العربية بين البلدان العربية والتي ساهمت لعقود من الزمن فى تخفيف أعباء الإعالة والبطالة فى بلدان الإرسال بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا نتيجة توسعات الاتحاد الأوروبى لصالح عمالة من أوروبا الشرقية بوجه خاص على حساب العمالة العربية المهاجرة.

(2) نمو التشغيل :

مما لاشك فيه أن الاهتمام بقضايا الشباب العربى هو بمثابة الدلالة والتعبير عن مدى اهتماماتنا ببناء مجتمعات الغد السليمة المعافاة من المشاكل والمخاطر والانحرافات والسلوكيات والعلل الاجتماعية وان إعلان الألفية للأمم المتحدة وجميع الملتقيات العربية والدولية التى تناولت قضايا الشباب أكدت على أن الشباب يمثلون مصدر قوة وليس عبئاً على المجتمعات فى حالة الاستفادة من الجوانب والصفات المميزة لسن الشباب والطاقات الابتكارية والإبداعية الكامنة فيهم وذلك فى خلال التأهيل والتدريب وتنمية المهارات والقدرات على التكيف مع أي جديد بكفاءة وفاعلية وزيادة فرصهم للمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد تغيرت الشعوب العربية عموماً من حيث زيادة الوعى وارتفاع مستوى التعليم خلال العقود الأخيرة وان الشريحة الكبيرة من الشباب قد نالت قدراً من التعليم أكثر فى الأجيال السابقة لكنهم نالوا فرصاً أقل فى العمل والحرمان من المشاركة السياسية وهى من الدوافع التى قد تقود إلى حدوث تغييرات فى المنطقة ما لم تقم النخب الحاكمة بإجراء إصلاحات جذرية قبل فوات الأوان وحصل ما لم يكن متوقع وأصبحت المنطقة العربية تواجه جملة فى التحديات العصبية خلال هذه الفقرة الزمنية الدقيقة التى كشفت عنها التطورات التى يعيشها جزء كبير من الوطن العربى، والتى أصبحت تسمى بالربيع العربى.

وبمتابعة منظمة العمل العربية باهتمام وقلق شديدين ما جرى ويجرى فى المنطقة العربية من تغييرات اتضح أن الاحتجاجات بدأت مرتكزة على مطالب ومظالم اجتماعية يقودها شباب يملك المعرفة والمهارة ولكنه على حافة الياس وتضييق امامه فرص العمل ومقومات الحياة الكريمة اضافة الى تفشى الفقر وانعدام الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية و حرية التعبير والتهميش . وتزايد الاستعداد لدى الشباب للمخاطرة بحياتهم من خلال تيارات الهجرة غير الشرعية وهى حقيقة تشير إلى تزعزع ثقة الشباب فى المستقبل وفى أوطانهم.

تمر المنطقة العربية حالياً بمرحلة جديدة وحساسة تحتم بذل المزيد من الجهد لإعادة الاعتبار للعمل وثقافة العمل وللحريات العامة والنقابية والديمقراطية والحماية الاجتماعية والكرامة والقيم الإنسانية .

ونتيجة هذه التغيرات ان تدرك الحكومات الحالية والقادمة أن أهم مكونات الأمن والاستقرار تكمن فى تحقيق الأمن الاجتماعى و العدالة الاجتماعية وتمكين الشعوب من الحياة الإنسانية الكريمة بالإضافة إلى الاعتراف بخطورة تهميش الشباب وتهميش مناطق جغرافية بأكملها .

بذلت جهود كبيرة خلال السنوات الماضية لإيجاد فرص عمل جديدة فى المنطقة العربية وتم تنفيذ العديد من البرامج الموجهة لتشغيل الشباب وهى فى اغلبها برامج مفيدة غيران فرص العمل المستحدثة لم تكن بالقدر الكافى لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا وأغلب فرص العمل وجد فى القطاع غير المنظم حيث لا وجود للحماية الاجتماعية او الضمان الاجتماعى وتدنى ظروف العمل ويبقى الحل فى تظافر الجهود وتعزيز التعاون العربى فى مجالات التشغيل ومكافحة الفقرة والبطالة ذلك أن المسألة تمس الجميع دون استثناء وانعكاساتها السلبية قد تتخطى حدود البلدان العربية لتشكل تهديداً للأمن والاستقرار والسلم الاجتماعى فى الوطن العربى.

كما بادرت عدة بلدان عربية باتخاذ إجراءات ايجابية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعدالة فى توزيع الثروة خلال الأشهر القليلة الماضية تفوق ما اتخذ من قبل خلال سنوات وكان القاسم المشترك فيها هو العناية بهوم وتطلعات الإنسان العربى وهى إجراءات محمودة وأن جاء بعضها متأخرا وبعد فوارة الأوان مما أكد لنا حقيقة مهمة وهى أن استقرار الحكومات لم يعد يرتكز فقط على اشكال النظام بل وبدرجة اكبر على العدالة والانصاف والحريات والاستماع الى الشعب وتحقيق طموحاته ورفاهيته إذا أرادت فعلت على أمل استمرار هذا المنهج فى المرحلة القادمة.

جهود منظمة العمل العربية :-

أن التحديات العصبية التى أصبحت تواجهها منطقتنا العربية فى هذه المرحلة فى مختلف مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن مفاجأة لمنظمة العمل العربية التى استشعرت بحكم اختصاصاتها وفى وقت مبكر درجة الاحتقان والتأزم فى العديد من البلدان العربية وأطلقت تحذيرات ونداءات تشبه الاستغاثة وتذير بمخاطر الدخول فى مرحلة يسودها عدم اليقين وانخفاض قيمة وثقافة العمل ونقشى ظاهرة الفقر واستفحال البطالة وغياب الشفافية والحريات العامة والنقابية والحوار والمشاركة الفاعلة للشركاء الاجتماعيه وباقي الجهات النافذة بشكل جدى يضع التشغيل ضمن أولويات مضامين التنمية.

كما تنبهت منظمة العمل العربية فى وقت مبكر إلى مخاطر الأزمة المالية العالمية على قضايا التشغيل فخصصت تقرير مدير عام المنظمة للدورة (36) لمؤتمر العمل العربى ملحقا خاصا وعقد جلسة خاصة ضمن فعاليات هذه الدورة لدراسة أثر الأزمة العالمية على التشغيل فى المنطقة العربية .

ايضا تركزت جهود المنظمة نحو البرامج والخطط التنموية التى تضع ضمن أولوياتها تحقيق أهداف العمل اللائق حيث أن القضايا المرتبطة بمكافحة الفقر وتنمية التشغيل وتوفير حياة إنسانية وكريمة للشعوب العربية تتمثل فى نوع فرص العمل التى يتم توفيرها ومستوى إنتاجيتها وعناصر الحماية الاجتماعية من تأمينات وضمان اجتماعيين ومستوى الدخل والأجور وتشريعات وتفتيش العمل والحريات النقابية ومستويات المهارة والتدريب المهنى والتصنيف المعيارى المهنى والسلامة والصحة المهنية وجميع هذه المعطيات شكلت صميم الفعاليات التى قامت بها المنظمة ووضعتها أمام مختلف الجهات الفاعلة والنافذة وصاحبه القرار السياسى وذلك استجابة لمطالب الشعوب التى تطالب بقدر من الكرامة فى ممارسة العمل.

وقد تقدمت منظمة العمل العربية بحلول تعتمد على الحوار للوصول إلى توافق بين الفاعلين فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والشبابية للنهوض بالتشغيل معا وذلك من خلال المنتديات التى نظمتها فى الدوحة والرباط والجزائر وشرم الشيخ والرياض وما صدر عنها من إعلان الدوحة وبيان الجزائر ووثيقة الرياض والأجندة العربية للتشغيل والعقد العربى للتشغيل دورات مؤتمرات العمل العربى المتعاقبة باعتبارها أكبر منبر للوار العربى (36، 37، 38، 39) والتى انعقدت فى شرم الشيخ وعمان والمنامة والقاهرة ومكنت الشركاء الاجتماعيين من التشاور والتباحث بشأن إيجاد الحلول المناسبة لتنمية التشغيل من مختلف الجوانب المحيط به.

وتوجت جهود المنظمة بانشاء الجمعية العربية لمؤسسات الضمان الاجتماعى والجمعية العربية لمؤسسات التدريب التقنى والمهنى واصدار الاستراتيجيات العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والضمان الاجتماعى والتدريب التقنى والمهنى، مع تنظيم المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب (الجزائر 2009) والمنتدى العربى للحوار الاجتماعى (الرباط 2010) وإصدار إعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية وإعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعى فى البلدان العربية للمساهمة فى تنمية التشغيل وتحقيق أهداف العمل اللائق بمشاركة أوسع للشركاء الاجتماعيين وجميع مكونات المجتمع بكل نزاهة وشفافية وجدية وذلك تأكيداً على أن صور المشاركة والحوار الشكلية قد تؤجل انفجار الأوضاع لكنها لاتحول دونه. وبالتالي فمن مصلحة الحكومات أو منظمات أصحاب الأعمال أن تجلس قبالة محاور كفىء يمثل المصالح الحقيقية للعمال اختيار بحرية ويعكس المطالب بواقعية ومسئولية فى ظروف يكفلها القانون الذى كان للعمال دور فى وضعه ويكون سنداً للحكومة للحفاظ على التوازن والأمن الاجتماعى فى حالة الأزمات.

ومن أهم مبادئ وأهداف الحوار الاجتماعي ما يلي :

- اعتماد الحوار الاجتماعي وسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي ، وأن يشمل الحوار الاجتماعي جميع أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا ذات المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- مأسسة الحوار الاجتماعي والتشاور وتضمين ذلك فى التشريعات الوطنية فى إطار من التوافق والمواءمة مع آليات الحوار والتفاوض التى نصت عليها معايير العمل العربية والدولية.
- دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء كافة أشكال التمييز والتهميش فى العمل.
- تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل.
- تحسين الأجور وربطها بمستوى المعيشة وتحقيق العيش الكريم للإنسان العامل وضمان استقرار منشأة العمل وإنتاجية أفضل للعامل.

ومن ابرز انجازات منظمة العمل العربية ان تمكنت و لأول مرة من رفع إشكاليات التشغيل والبطالة إلى قمة صنع القرار السياسى العربى ونعنى القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009) التى اعتمدت على إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل (الدوحة 2008) وأقرت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية والستة مشاريع المنبثقة عنه مع إقرار الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل إضافة إلى إقرار مبادرات عربية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهى فى مجملها نتائج إيجابية شملت شرائح الشباب والمرأة والمهاجرين فى الخارج والمتنقلين بين البلدان العربية. إلا أن هذا القرار لم يدعم بالتمويل المطلوب رغم ضآلته قياساً بفوائده إذ لا يتجاوز (12437000) دولار أمريكي وأن المنظمة مستمرة فى جهودها لتأمين هذه المبالغ. ويمكن استعراض بعض النتائج والمشاريع التى أقرتها القمة على النحو التالى :

■ العقد العربى للتشغيل :

أقرت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على جانب أمور أخرى ما يلي :

- أ) اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل.
- ب) اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية ودعم دور القطاع الخاص فى التنمية والتشغيل.

ج) تحقيق أهداف الألفية وإيجاد وتوسيع فرص العمل للشباب والمرأة والعناية بحالة البلدان العربية الأقل نمواً.

د) تخفيض معدلات البطالة في جميع البلدان العربية بمقدار النصف .

هـ) رفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10%.

وقامت منظمة العمل العربية بوضع وثيقة لبرنامج تنفيذي على مدى عشر سنوات لتحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل وتم إقرار الوثيقة بما تضمنته من توجهات عامة وآليات وبرامج تنفيذية من الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي لعام 2010 وتعميمها على أطراف الإنتاج الثلاثة والمعنيين بقضايا التشغيل والتدريب في الدول العربية.

ومنذ ذلك الوقت تقوم المنظمة بإعداد تقرير متابعة سنوى عن مدى التقدم المحرز في تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل في البلدان العربية وعرض التقرير على مؤتمر العمل العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

تنقل الأيدي العاملة العربية

تسعى منظمة العمل العربية إلى عقد لقاءات دورية بين وزراء العمل والداخلية العرب في دول الإرسال ودول الاستقبال من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتسهيل حركة الأيدي العاملة والأشخاص والأموال فيما بين البلدان العربية.

■ تطوير ثلاثة مراكز عربية لإعداد المدربين وتطوير المناهج :

تعمل منظمة العمل العربية على تحقيق هذا الهدف لمعالجة ضعف أداء خريجي مراكز التدريب وتدني مستوى الإنتاجية نتيجة نقص في عدد المدربين وضعف كفاءة ومهارات المتوفر منهم إضافة إلى الحاجة إلى تطوير مناهج وطرائق التدريب التقنى والمهنى وفقاً لحركة السوق والإنتاج وتطور المعرفة والاستجابة السريعة لاحتياجات أصحاب العمل المتغيرة.

وتم وضع معايير واختيار مراكز عربية لتطويرها وإعدادها لتدريب المدربين على غرار ما هو معمول به ضمن التكتلات والمجموعات الاقتصادية التي أصبحت تعتمد على مراكز مشتركة لتطوير المناهج وأداء المدربين تبعاً لحاجة السوق.

أيضاً وكما أشرنا في السابق فقد تم اعتماد وإصدار الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى وذلك بالتزامن مع اعتماد العقد العربي للتشغيل لارتباط متطلبات العقد بشكل كبير بتوجهات هذه الإستراتيجية .

■ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية :

أقرت القمة الاقتصادية لعام 2009 برنامج منظمة العمل العربية والستة مشروعات المنبثقة عنه بشأن دعم التشغيل والحد من البطالة في البلدان العربية حيث يتمثل الهدف الرئيس للبرنامج في دعم وتطوير برامج التشغيل التي تعتمد على البلدان العربية وتيسير تحقيق تعاون تنائي وشبة جماعي لمكافحة البطالة والعناية بفئات خاصة من المتعطلين عن العمل وبوجه خاص الشباب المتعلم والداخلين الجدد في سوق العمل.

ويمكن التركيز على بعض المشاريع المنبثقة عن البرنامج بإيجاز كالتالي :

أ) الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل

تمثل الشبكة العربية لسوق العمل آلية فاعلة ونشطة للتواصل بين أطراف الإنتاج لتوفير البيانات الدقيقة والحديثة حول أوضاع السكان والقوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية وفرص التأهيل والتدريب المتوفرة والتي تساعد في الاندماج في سوق العمل الوطني أو العربي ورصد اتجاهات التشغيل وحركية الأيدي العاملة على المستويين القطري والقومي.

ب) برنامج تشغيل الشباب العربي

تم تصميم برنامج تشغيل الشباب بهدف رفع القابلية للتشغيل لدى الشباب ودعم فرصهم للحصول على العمل الأئق وتعميق المعرفة بحجم ومشاكل تشغيلهم والمساهمة في تطوير برامج التشغيل وتطوير إدارة هذه البرامج وتوفير فرص نجاح تعاون عربي لتبادل منظم للقوى العاملة العربية من فئة الشباب وحديثي التخرج.

ج) دعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة

تم التركيز على تصميم المشروع العربي لدعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة بهدف تنمية وتوفير مقومات نجاح هذا القطاع الهام وضمان استمراريته في أداء وظيفتيه الاقتصادية والاجتماعية ودعم قدراته على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة وخلق من خلال السمات والمميزات التي يتمتع بها والتي من شأنها دعم اقتصاديات العديد من البلدان وخلق المزيد من فرص العمل للشباب والداخلين الجدد لسوق العمل والحياة المهنية من الجنسين.

